الأمم المتحدة

A/67/130/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
11 September 2012
Arabic
Original: English/Spanish

**الدورة السابعة والستون**

البند ٩٥ (ف) من جدول الأعمال المؤقت*

**مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة**

# مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة

## تقرير الأمين العام

**إضافة****

## المحتويات

الصفحة

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات . . . . . ١

إسبانيا . . . . . ١

* A/67/150.

** وردت المعلومات المتضمنة في هذا التقرير بعد صدور التقرير الرئيسي.

240912 200912 12-50517 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

# ثانيا – الردود الواردة من الحكومات

## إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]
[١١ تموز/يوليه ٢٠١٢]

يتسم المجتمع الإسباني بالحساسية الشديدة إزاء الأثر البيئي الممكن لأي نشاط صناعي، ويشكل ذلك أيضا اعتبارا هاما في تنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وفي إسبانيا، تخضع إدارة البيئة للمعايير البيئية للاتحاد الأوروبي، التي أدمجت في القانون الإسباني وأصبحت بالتالي ملزمة لها.

ويرد أدناه وصف للإجراءات التي تتبعها إسبانيا لتدمير الأسلحة أو الذخائر في إطار تنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة التي هي طرف فيها.

**تدمير الألغام المضادة للأفراد:** اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد)

فرضت معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد لعام ١٩٩٧ تدمير المخزونات الوطنية في أجل لا يتعدى أربع سنوات ونصف بعد إيداع صك التصديق.

وبموجب القانون رقم ١٩٩٨/٣٣ المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر والمتعلق بالحظر التام للألغام المضادة للأفراد والأسلحة ذات الأثر المماثل (الجريدة الرسمية، العدد ٢٣٩، المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)، تعهدت إسبانيا بتدمير عتادها من الألغام المضادة للأفراد قبل ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. ومع ذلك، انتهت عملية التدمير قبل ذلك الموعد باثنتي عشر شهراً، يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أي قبل الأجل النهائي الذي حددته المادة ٤ من الاتفاقية بأكثر من سنتين.

وقد قامت بعملية تدمير الألغام المضادة للأفراد الشركة الإسبانية Fabricaciones Extremeñas (FAEX)، مما ضمن أعلى مستوى من الأمن وانعدام الأثر البيئي، وفقا لمقياس الجودة ISO-14000 والأمر التوجيهي للمجلس الأوروبي 94/67/EC بشأن إحراق النفايات الخطيرة.

وفي المجموع، تم تدمير ٣٦٥ ٨٤٩ لغما في أجل قياسي بلغ ٢٨ شهرا، بمعدل ٢٠٠ ١ لغم في اليوم. وقد بلغت التكلفة الإجمالية للعملية ٠٠٠ ٢٢٨ ٣ يورو، وهو ما جعل كلفة تدمير اللغم الواحد لا تتعدى ٣,٨ يوروات.

وبدأت العملية بتفكيك الألغام، وفصل العبوة المتفجرة عن الهيكل وبقية المكونات. وبعدها، جرى إحراق المتفجر في فرن حرارته ٤٥٠ درجة مئوية. وبعدها تم تمرير الغازات الناجمة عن ذلك من خلال خط للمعالجة فصلت فيه المعادن الثقيلة التي جمعتها لاحقا مؤسسات إدارة النفايات. وأخضعت الغازات النهائية لعملية أكسدة حفازة تم عن طريقها تحويل أول أوكسيد الكربون إلى ثاني أوكسيد الكربون بحيث أصبحت غير مضرة للبيئة. وكشاهد على القضاء على هذه الألغام، تم الاحتفاظ بغشاء اللغم الذي يحمل الرقم التعريفي وتاريخ التدمير.

**تدمير الأسلحة التقليدية:** معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا

تفرض معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا التي دخلت حيز النفاذ سنة ١٩٩٢ حدودا على المخزونات في خمس فئات للأسلحة التقليدية مما يتطلب القيام بتخفيضات. وفي حالة إسبانيا، كان ذلك يعني التخلص من ٣٧١ دبابة قتال و ٨٧ قطعة مدفعية، وهي عملية تم الانتهاء منها في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

ومنذ ذلك التاريخ، تواصلت عمليات تخفيض الأسلحة للتعويض عن ارتفاع العدد الناجم عن دخول عتاد حديث للخدمة، بغية التأكد من عدم تجاوز الحدود المرسومة في الفئات الخمس للأسلحة. علاوة على ذلك، باشرت إسبانيا عملية لتخفيض المخزونات تتجاوز الالتزامات التي تفرضها المعاهدة.

وتنص المادة الثامنة من المعاهدة على خيارات التخفيض في كل فئة من فئات الأسلحة التي تغطيها المعاهدة: إذ يمكن تخفيضها بتحويلها إلى أغراض غير عسكرية، أو وضعها كنماذج ثابتة للمشاهدة، أو استخدامها لأغراض التدريب على الأرض، أو استخدامها كأهداف أرضية، ولكن أكثر الوسائل استخداما هي التدمير.

وينظم عملية تدمير الأسلحة بروتوكول الإجراءات المنظمة لتخفيض الأسلحة والعتاد التقليدي التي تحددها معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا الذي ينص على عمليات المعالجة المتعددة التي يجب أن تخضع لها قطعة السلاح لتعتبر غير صالحة للاستعمال. بيد أن البروتوكول لا ينص على أي تنظيم بيئي، بل أنه على العكس ينص على أنّ ”لكل دولة طرف الحق في استخدام أيّ وسيلة تكنولوجية تعتبرها ملائمة“.

وفي حالة إسبانيا، تم التعاقد بشأن تخفيض الأسلحة والعتاد مع مؤسسات خاصة تخضع، من وجهة نظر بيئية، للقوانين العامة للدولة والقوانين الخاصة بالمقاطعات المتمتعة بالحكم الذاتي حيث يجري التخفيض.

وتجري العملية كما يلي:

- كخطوة أولية، تسحب من السلاح المكونات الصالحة للاستخدام التي لا يلزم تخفيضها وفقا للمعاهدة، وكذلك أي ذخيرة متبقية. وتقوم بهذه الخطوة الوحدات العسكرية المختصة.

- بعد ذلك، تُسلم المسؤولية للمؤسسة المكلفة بالتخفيض الملزمة بأن تزيل مسبقا أيّ ملوثات متبقية؛ وهذا يعني السوائل أو الغازات القابلة للاشتعال، أو مواد التشحيم، أو سوائل التبريد؛ والبطاريات الكهربائية وأجهزة الإضاءة الثابتة؛ وتنظيف سخام الدائرة المغلقة (مع تصفية المياه المستعملة). وتمر هذه الملوثات جميعها في النظام الوطني لجمع المواد الخطيرة الذي تلبي قواعده المعايير العامة المنصوص عليها في سياق الاتحاد الأوروبي.

- وأخيرا، تُدمَّر الأجزاء المعدنية عن طريق إحدى العمليات التالية: التقطيع أو اللي أو التكسير. وقد رفضت إسبانيا طريقة التدمير باستخدام المتفجرات، تحديدا بسبب تكلفتها البيئية. وتستفيد المؤسسات الخاصة المشاركة في العملية من البقايا المعدنية كخردة تحتفظ بها كجزء من مردود خدماتها وتنقلها إلى الأفران العالية الحرارة لتذويبها.

**تدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة:** وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

يقضي الجزء الرابع (جيم) ٢ من وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بأن ''يجري اللجوء إلى التدمير، عموما، للتخلص من الأسلحة المتاجر بها بشكل غير مشروع التي تستولي عليها السلطات الوطنية، ما إن تستكمل الإجراءات القانونية الواجبة''.

وقد جرى توسيع المعيار المذكور أعلاه ليشمل الأسلحة التي تصادرها القوات الإسبانية المشاركة في عمليات حفظ السلام. وكلما كان عدد الأسلحة المستولى عليها صغيرا - وهذا هو الحال في كثير من الأحيان عندما تخف حدة الوضع المتأزم - وكان تخزينها مشكلة وكان من غير الممكن بالضرورة ضمان الأمن المناسب، يجري تدميرها بسرعة وفقا لما ينص عليه قانون الأسلحة في إسبانيا. وفي حالة المسدسات أو البنادق، يتم إحداث ثقوب في الماسورة والمكونات الأساسية لعلبة التشغيل. وإذا كان الأمر يتعلق بقاذفات القنابل أو قاذفات اللهب، يستخدم التكسير إن أمكن الوصول إلى منشأة مجهزة بمكبس

هيدروليكي، وإذا تعذر ذلك يتم اللجوء إلى تقطيعها بمشعل القطع. وتدرج العناصر التي دمرت في قائمة بإشراف رئيس الوحدة، ويُقدَّم تقرير عنها إلى إدارة المنظمة الدولية التي تقود البعثة. وإضافة إلى ذلك، تقام أحيانا احتفالات لمناسبة تدمير الأسلحة المستولى عليها يحضرها شهود وممثلون عن وسائط الإعلام المحلية.

علاوة على ذلك، يقضي الجزء الرابع (جيم) ١ من وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بأنه ''يفضل تدمير أي أسلحة صغيرة يتقرر أنها زائدة عن الاحتياجات الوطنية''. وفي هذه الحالة، نظرا لأن عدد الأسلحة التي ينبغي تدميرها يكون كبيرا عادة، يجري تخزين الأسلحة على نحو ملائم. وبعدئذ توضع برامج للحد من الأسلحة، وما إن يتوفر تمويلها، تضطلع بها منشآت صناعية تديرها دوائر اللوجستيات التابعة لوزارة الدفاع، أو يُعهد بها إلى شركات خاصة مسجلة لدى الوزارة. والتقنية المستخدمة عادة هي التكسير و/أو التقطيع بمقصّ ميكانيكي أو هيدروليكي، حيث تعتبر هاتان الطريقتان الأقل تلويثا. وبخلاف ذلك، تقطع المكونات الصلدة بصورة استثنائية باستخدام شعلة الأوكسجين والأسيتلين. وفي جميع الحالات، يجري التأكد من جعل الأسلحة وجميع المكونات الأساسية والثانوية غير صالحة للاستخدام. ويشطب السلاح من قائمة الجرد بموجب شهادة تدمير يضعها مجلس الضباط المعينين لهذا الغرض. وما أن يدمر السلاح، تفصل الأجزاء المعدنية عما يتبقى: الخشب واللدائن والبكلايت والزجاج، وما إلى ذلك. وعند فصل المكونات المختلفة، ترسل المخلفات المعدنية إلى المصاهر، في حين يتولى النظام الوطني لمعالجة النفايات أمر البقايا الأخرى.

**تدمير الذخائر العنقودية:** اتفاقية الذخائر العنقودية

تدعو اتفاقية الذخائر العنقودية، الموقعة في أوسلو في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، إلى تدمير المخزونات الوطنية من الذخائر العنقودية في غضون ثماني سنوات من بدء نفاذها لكل دولة طرف. ومع ذلك، دمرت إسبانيا بالفعل جميع الذخائر من ذلك النوع التي زُودت قواتها المسلحة بها، باستثناء الذخائر التي يُحتفظ بها لأغراض التطوير والتدريب، وفقا للفقرة ٣ من المادة ٦ من الاتفاقية.

وقامت الشركة الإسبانية Fabricaciones Extremeñas (FAEX) بتدمير جميع أنواع الذخائر العنقودية الموجودة في حوزة القوات المسلحة الإسبانية، وقد ضمنت الشركة أقصى قدر من الأمن وانعدام الأثر البيئي، وفقا لمعيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ISO 14001: 2004 والأمر التوجيهي للمجلس الأوروبي 94/67/EC المتعلقين بإحراق النفايات الخطرة.

وفي الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وآذار/مارس ٢٠٠٩، دُمِّر ما مجموعه ٩٥٠ ١ قذيفة هاون من نوع ESPIN-21 و ٨٢٥ ١ قنبلة هاون من نوع MAT-120، بالإضافة إلى قنابل تطلق من الطائرات عددها ٥٧٥ قنبلة من نوعي CBU-100 و CBU-99B و ٣٨٥ قنبلة من نوع BME-330 B/AP. وبلغت التكلفة الإجمالية للعملية ٣٥٧,٤٥ ٩١١ ٤ يورو، حيث تتراوح تكلفة الوحدة، وفقا لنوع السلاح، بين ٥٠٠ يورو لأبسط الأنواع و ٠٠٠ ٦ يورو للقنابل من نوع BME-330 B/AP.

وبدأت العملية الصناعية التي تلت ذلك بتفكيك القنابل وفصل العناصر المختلفة. واستخرج النظام الوطني لمعالجة النفايات العناصر الخاملة (المعادن الحديدية وغير الحديدية واللدائن والمنسوجات) وأعاد تدويرها. وأُحرقت العناصر الفعالة في فرن كاظم للحرارة، ومُرِّرت الغازات الناتجة عبر خط معالجة حيث جرى فصل المعادن الثقيلة لتجمعها في وقت لاحق شركات إدارة النفايات. وأخضعت الغازات النهائية لأكسدة حفزية حولت أول أوكسيد الكربون إلى ثاني أوكسيد الكربون غير الضار بالبيئة. وكدليل على التدمير، جرى الإبقاء على أحد المكونات المميِّزة للقنابل العنقودية، اعتمادا على نوع القنبلة، مثل المظلة أو مجموعة مخروط الذيل.